

المكاح هما اذ زوجها ولي غيرها الاب والجد من غير الوفا
او غيرهما حتى يات به ولو كان عدوا حتى يزوجها الفسخ بعد العلم بالسكاح واما اذ زوجها الاب
او الجد من الكفو فبهم المثل ليرثها الفسخ كما في النكاح ووجوب الشفقه ولو زوجها غير الاب
والجد بعد الوفا او غيرهما حتى يزوجها السكاح اصلا وانما صرح بذلك لانه في الشفقه في بعض
السلالات نقل عن المصنف انه يزوجها السكاح في هذه الصورة للثبوت في الفسخ وهكذا اورد في
سورة الوفا به ولا يوجد له رواية اصلا **قوله** لان طلب العلم واجب عليها اي على البكر
وتعريف الوفا حتى يزوجها الفسخ ليس بعد العلم بها في دار الاسلام وعدم المانع من العلم
في غيرها كحالات الامه فان استغلتها عدم السيد مانع عن هذا ليرد الاعتراض بالثبوت
البلوغ لم يفتى بالسرايع لاسيما المسائل الخفية **قوله** حتى يسترط الفصائه اي في ضمير البكر بعد
البلوغ لانهما في الفسخ المعقود لان فسخ البكر لا يترجم على العز ونوهه بربط النظر في الوفا
وهو غير متيقن فلا يتم الا بالقبض حتى لو ما ساد حيا بعد الفسخ قبل الفضاوته الاخر وضع
المعقود سبب فيفسر الجارية لانه لا يرد في دار الملك ولا يسئل اليه الا في دفع اجل الابل فلا
يعقود الى الفضاوة ويحقق ذلك بان المراه سطل حيا ستره كما دفع رباذه عليها والزوج سبب
رباذه حتى عليها لاستيقافا حتى يمشرك فلما جعلنا الدعوى في حق المراه فضدا وارطال الملك
ضمنا وفي حق الزوج رباذه المالا صلا واستيقافا **قوله** ومنها اي من العوارض
المنتسبة للسر وهي حاله بعد عرض الانسان من امتداد ما غنه من الاعوجج المتعاضد اليه
فيبطل معه عقده المهر من الامور السنه والفسخه والسكاح حرام اجماعا الا ان الطريق
المفضلي اليه قد يكون ما حاشى السكر المصطرا في سكر الحاصل من الادويه
او الاغذية المتخذة من غير العنب والعدا لما يفعل عن الطبيعة فصرف فيه ويجعله
الى شابهه المتفكر في مصير جزائه ويعد لا عما يحلل والادوا ما يكون فيه ثمنه حاشا
عن الاعتدال بما يفعل الطبيعة عنه ويعز عن الصرف فيه ويعدا ما يكون محظورا كالسكر
الحاصل من الجوز التي يحرم فلتها وتبرها او من البنات وهو عصير العنب داطم
حتى ذهب ثلثا ثم رفق بالمال وتزك حتى يشد كل شره عدا في جنبه واي يوسف
لحمها الله لاستنرا الطعام والنوع على ضامر اللباني وصابرا الامام واما على ضد
السكر فلا حتى يوسر منه محاذفا واما يقبح الرست وهو الماء الذي يعق فيه الزبيب

شرح

لخرج اليه كلاوته فان لم يزوج حتى يشد وعلا وقد ف الرب هو حرام وان طهر اذ في طهره
سكاح شرعا العلي منه في طاهر الروا به **قوله** حتى يطلاق والعتاق وصرح بذلك لانه لما روي
عن النبي رجه الله ان الرجل اذا تزكيا لم يفعل الفسخ فانه يصح طلاقه وعتاقه **قوله**
هذا خطاب لسعوا بحاله السكاح ليراد ان قوله تعالى وانتم سكارى فقد لطمنا عيني
لا يفر بواحي بل يترجم ان الحطاب في حاله سكره بل هو في ذلك لما علق به حطابا لمنع
وخصوه في حال الحطاب في سكره صلا في صلا حيا او لا تفضل وان سكران ليس في حال السكر
والمنزل للمامور والممنوع عن طلب منك صلاه معزونه بالصحة وذلك بالنسبة عن الصلوة
المعزونه بالسكر وذلك لان العلم في الحيا هو الفعل المدبور لا فعل الطلب بمعنى قوله
عالي غير محلي الصيد فمن جعله لا عن قوله او فويلون فيها لا يطقه حتى يفر
عدهم فوجب الايقاع عدوهم بلحظ للصيد في سكره صلا في الاحرام والمعنى انفس
خوطبوا في حاله الصلوة فان لم يفر عن الصلوة كحاله السكر ولم يرد عنهم مخاطبة في حاله
بل في حال السكر فلا يكون المسلم ما في ما لعلق الحطاب ووجوب لانها فالسكر والشراب
الحرام والمثلث لا سطل لهليه الخطاب اصلا لمحقق العقل والبلوغ الا انه يمنع استعمال
العقل بواسطة عليه السرور فليس جميع الكافي من الصلوة والصوم وغيرهما
وان كان لا يقد على الاداء ولا يصح منه الاداء ويصح عيانه في الطلاق والعتاق والبيع والقر
وتزوج الصغار والنكاح والاقراض والاسقراض وسائر الصفات سواء استبرها
او طابعا وذلك لان النبي الخطاب على هذا الحطاب وهذا فيم الدعوى عن عقاب مائة بسببها
والسكر لا يفتوا لافوره هم الخطاب بسبب هو تعصبة في جعل الموجود رجرا
له وسعى الخلف سوحها في حق الائم ووجوب الفضاة بخلاف ما بان ما فيه سماويه كالوهر
فانه يصح عدرا دفعا للخرج **قوله** وادا اسلم الى السكران يبيع رجما لحاب الامار وذلك
الاصول هو الاعتقاد ولو تكرر بكه العجز لا يريد لان الاعتقاد لا يرتفع الا بالفضل الى
شد له او ما يدل عليه ظاهرا وهو الشكر في حاله يعتبر فيها العصد وفي حاله الصلوة وهذا
كالمكره يصح اسلامه ولا يشترط تداؤه **قوله** لان السكر دليل الرجوع ان السكران لا يستقر
على امر ومقام مقام الرجوع لان حقو والله تعالى على المساهلة كحالات ما اقر بما لا يستقر
الرجوع كالعصار والعدو باسبب الحدان رني وندب في حاله السكرانه